

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع البنك الدولي مؤتمرها العلمي الدولي التاسع عشر خلال يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ في بيروت تحت عنوان :

"تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال"

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام ممثلاً بمعالي وزير المال الاستاذ علي حسن خليل.

و تضمنت جلسات المؤتمر بحوثاً علمية وعرضاً لتجارب وممارسات العديد من الهيئات المهنية والرقابية في لبنان والدول العربية والأجنبية جرت مناقشتها في ستة محاور:

المحور الأول: حلقة بحث مفتوحة تناولت مفهوم التكامل في التدقيق من النواحي القانونية والمالية والمحاسبية، ومفهوم الهيئات الرقابية وذات الصلة بالتكامل في أعمال التدقيق والاطلاع على آرائهم و وجهات نظرهم.

المحور الثاني: تناول تأثير الأنظمة والقوانين والمعايير في تكامل التدقيق، ومدى مواكبة نصوص وتطبيقات القوانين لتطور المعايير الدولية وتأثيرها على أعمال التدقيق والرقابة.

المحور الثالث: تناول التكامل في التدقيق من وجهة الهيئات المشرفة (Supervisory bodies)، حيث تناول البحث عرضاً لتجربة لبنان وبعض الدول العربية والأجنبية في مفهوم التكامل في التدقيق لدى الهيئات المشرفة.

المحور الرابع: تناول التكامل في التدقيق من وجهة الهيئات الناظمة (Regulatory bodies)، حيث تناول البحث عرضاً لتجربة لبنان وبعض الدول العربية والأجنبية في مفهوم التكامل في التدقيق لدى الهيئات الناظمة.

المحور الخامس: تناول برنامج الرقابة النوعية وبرنامج مراجعة النظير، حيث تناول البحث عرضاً لتجربة لبنان والعديد من الدول العربية والأجنبية في برنامج الرقابة النوعية وبرنامج مراجعة النظير.

المحور السادس: تناول الحوكمة في بيئة القطاع العام والقطاع الخاص، حيث تناول البحث عرضاً للدور التنظيمي الذي يلعبه ديوان المحاسبة في رسم هيكلية الحوكمة في

القطاع العام، كما تناول البحث عرضاً لتجارب المؤسسات الخاصة التي بدأت بتطبيق الحوكمة في القطاع الخاص محلياً ودولياً وتأثير ذلك على تطور الأعمال.

إن المشاركين في المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر يتوجهون بالشكر والاحترام الى دولة رئيس الحكومة اللبنانية الأستاذ تمام سلام لرعايته المؤتمر وحضوره ممثلاً بمعالي وزير المالية الأستاذ علي حسن خليل الذي نحيبه ونشكره على دعمه وتوجيهاته.

ويتوجهون بالشكر الى اصحاب المعالي والسعادة وجميع الهيئات الرسمية والدبلوماسية والعسكرية والامنية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية على حضورهم ومساهماتهم في انجاح هذا المؤتمر.

ويتقدمون بالتحية والتقدير الى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان نقياً واعضاء مجلس وأمانة مؤتمر وأمانة عامة ولجنة تنظيمية، على كل ما بذلوه من جهود وحسن تنظيم واستقبال مميز للوفود المشاركة من مختلف البلدان والهيئات المهنية والمنظمات الرسمية والجمعيات العلمية.

كما يتوجهون بالشكر والتقدير الى كل من دعم هذا المؤتمر وساهم في انجاحه.

ان المؤتمرين يتوجهون بالشكر الى رؤساء الجلسات والمحاضرين واصحاب المداخلات لما قدموه من علم وخبرة وثقافة واسعة، اغنت المواضيع والدراسات والابحاث.

وبعد المداولات يصدرون التوصيات التالية:

أولاً- التأكيد على ان التدقيق علم له مبادئه واساليبه واجراءاته وقواعده ومعايير، يتكامل مع القوانين والأنظمة، ويهدف الى تعزيز الثقة بالأعمال.

ثانياً- ان الشمولية في اجراءات التدقيق تستوجب مواكبة جدية وحثيثة للمعايير المهنية ورفع مستوى الوعي في مجال التقارير المالية، وذلك:

- ١- بإنشاء الهيئات الناظمة وتفعيل دورها، وفتح قنوات الحوار الدائم معها.
- ٢- بتعزيز الاستقلالية التامة وتكريس مبدأ الحصانة المهنية نصاً وممارسة.
- ٣- بالمشاركة الفعلية في تحديث وتطوير القوانين والانظمة المحلية بما يتوافق ومتطلبات المعايير المهنية الدولية للمحاسبة والتدقيق.

٤- بتعزيز قدرات الهيئات المهنية وتحسين ادوات التدقيق والتأهيل المستمر من أجل تحسين الاداء وتفعيل الرقابة النوعية (مراقبة الجودة).

٥- بنشر الوعي لدى الهيئات الاقتصادية والاجتماعية حول أهداف التدقيق وفوائده.

٦- بتعزيز الثقافة المحاسبية وتطوير اساليب التعليم في الجامعات والمؤسسات التعليمية وتعزيز دور معاهد التدريب.

ثالثاً- تبادل الخبرات واساليب العمل ورقابة الجودة بين الهيئات المهنية والرقابية المحلية والاقليمية والدولية، وابرام اتفاقيات التعاون فيما بينها.

رابعاً- تأكيد على ان التكامل في التدقيق على الاعمال يستدعي تعاوناً وثيقاً بين الهيئات المهنية والنقابية، والهيئات الرسمية المشرفة والناظمة والهيئات الاقتصادية مما يستدعي ايجاد الطرق الكفيلة بتأمين ديمومة واستمرارية هذا التعاون.

خامساً- العمل على توحيد المصطلحات المهنية والنصوص التي ترعى أعمال المحاسبة والتدقيق.

سادساً- العمل على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام. International Public Sector Accounting Standards (IPSAS)

سابعاً- تأليف لجنة متابعة للأشراف على تنفيذ هذه التوصيات.